



# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## «النفط الكويتي» يرتفع إلى 61.5 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 15 سنتاً ليلجأ 61,51 دولاراً بزيادة 0,2٪، وفقاً للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع لتبقى قرب أعلى مستوياتها منذ عام 2015، مدعومة بتعهدات من السعودية أكبر منتج في منظمة (أوبك) وروسيا أكبر المنتجين خارج المنظمة بأن أي خروج من اتفاق تخفيضات الإنتاج سيكون تدريجياً. وارتفع سعر برميل نطف خام القياس العالمي مزيج برنت 35 سنتاً ليصل عند التسوية إلى مستوى 65,25 دولاراً كما ارتفع سعر برميل نطف خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 11 سنتاً ليصل إلى مستوى 58,47 دولاراً.

يجمع بين النشاطين التقليدي والإسلامي.. من يدخل السوق المصري بعد «الوطني» و«الأهلي»؟

# «المصرف المتحد».. صفقة البنوك الكويتية في 2018

7 ملايين دينار أرباحاً سنوية

حقق المصرف المتحد ربحية بنهاية العام الماضي نحو 429 مليون جنيه (7,2 ملايين دينار) بنمو 80٪ عن العام السابق، كما قام البنك بزيادة رأسماله المدفوع إلى 3,5 مليارات جنيه (قرابة 60 مليون دينار). ويستهدف البنك تحقيق زيادة بأكثر من 100٪ في الأرباح، وزيادة محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 20٪ بجانب زيادة محفظتي القروض والودائع بنسبة 30٪ و25٪ على التوالي، وتخفيض محفظة الديون المتعثرة لأقل من مليار جنيه.

ونشأ المصرف المتحد نتيجة الاستحواذ بين البنك المصري المتحد سابقاً - المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية سابقاً وبنك النيل سابقاً وذلك في منتصف عام 2006 بقرار من البنك المركزي المصري ضمن خطة الإصلاح المصرفي الشامل، التي بدأتها مصر في 2003 بهدف خلق كياناً بنكية قوية مؤهلة للمنافسة بالسوق في ظل آليات السوق المفتوح.



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

ويأتي بيع المصرف المتحد في إطار خطة طرح حصص من الشركات العامة والبنوك في البورصة لتحصيل ما بين 6 و8 مليارات جنيه سنوياً، وذلك ضمن برنامج للإصلاح الاقتصادي تتبناه الحكومة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي وافق على إقراضها 12 مليار دولار خلال 3 سنوات.

الفحص النافي للجهاالة. وتبدأ الخطوات الرسمية في حال التجاوب مع طلب البنك الكويتي بالقيام بعمليات فحص دقيق لكافة البيانات والمعلومات والقوائم المالية ونشاط البنك والإعلان عن ذلك مع التقدم بعرض شراء بتفاصيل كافية مع الحصول على موافقة من بنك الكويت المركزي.

لمشاكل في السوق المصري. وتشير المصادر إلى أن هناك محادثات بين الجانب الكويتي والمصرف المتحد للوصول إلى عرض الاستحواذ الذي يلائم الطرفين على أن تبدأ الخطوات الرسمية من خلال تقديم عرض رسمي للحصول على موافقة المجموعة الأم في الخارج والبنك المركزي المصري للقيام بعمليات

في ظل منع التضارب بين الرقابة وممارسة العمل المصرفي. وردا على تخارج البنوك الأوروبية من السوق المصري في الأونة الأخيرة أكدت المصادر أن التخارج قد جاء لاختيار تلك البنوك الحفاظ على وحدتها في أوروبا والتضحية بوحدها خارج أوروبا بعد الأزمة المالية وليس

تشغيلية جيدة. ويمتلك البنك المركزي المصري نحو 99,9٪ من حصة المصرف المتحد بجانب حصة بكل من البنك العربي الأفريقي بمشاركة الجانب الكويتي والمصرف العربي الدولي، وبحسب خبراء فهناك ضرورة لتخارج البنك المركزي المصري من البنوك التي يمتلك حصة بها

بنوك كويتية مهمة بالصفحة وأحدها بدأ بالتواصل مع البنك المصري

السوق المصري يحمل فرصاً عديدة وتخارج البنوك الأوروبية منه بسبب البنوك الأم

زيادة وجود البنوك الخليجية في مصر لا تمثل مشكلة في ظل تنامي السوق المصرفي

محمود فاروق

تلوح في الأفق صفقة جديدة قد تحمل لقب الصفقة المصرفية الأبرز في 2018 والتي ستمثل ثالث دخول كويتي على السوق المصرفي المصري عبر شراء «المصرف المتحد»، هذا ما أكدته مصادر مصرفية لـ «الأخبار» والتي ذكرت أن بنوكا تحاول الدخول للسوق المصري بشراء بنوك قائمة في ظل عدم منح البنك المركزي المصري لرخص مصرفية جديدة.

وأشارت المصادر إلى أن امتلاك المصرف المتحد رخصة إسلامية يجعله فرصة لبنوك كويتية إسلامية أو تقليدية ترغب في تنويع أنشطتها ما بين التقليدية والإسلامية.

ومن أول البنوك الكويتية التي دخلت السوق المصري بنك الكويت الوطني الذي دخل مصر منذ 10 سنوات بعد الاستحواذ على البنك الوطني المصري، والذي حقق نتائج متميزة طوال تلك الفترة حيث حقق صافي ربح قدره 1,16 مليار جنيه

بنهاية الربع الثالث من العام الحالي مقابل نحو 240 مليون جنيه حققها البنك عام 2007 بنسبة نمو أكثر من 376٪. ثم البنك الأهلي الكويتي من خلال صفقة بيع بنك بيربوس مصر.

وتقول المصادر إن بنوكا كويتية ابدت رغبتها في الاستحواذ على المصرف المتحد المصري خاصة بعد أن تحسنت مؤشرات البنك بنهاية العام الماضي، موضحة أن زيادة وجود البنوك الخليجية في مصر لا تمثل مشكلة في ظل تنامي السوق المصرفي هناك وتحقيق البنوك لأرباح

## العجمي لـ «الأخبار»: وصول أولى دفعات تمويل «الوقود البيئي» الخارجي



عبدالله العجمي

أحمد مقرب

كشف نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في شركة البترول الوطنية الكويتية عبدالله فهد العجمي أن إجمالي المبالغ المالية التي تم صرفها على مشروع الوقود البيئي بلغت 3,2 مليارات دينار، حيث بلغت معدلات الإنجاز في المشروع 91٪. وقال العجمي في تصريح خاص لـ «الأخبار» إن الشركة ستبدأ في تسليم وحدات مشروع الوقود البيئي من التحالفات العالمية المنفذة اعتباراً من مطلع أيار 2018، على أن تبدأ عمليات تصدير الشحنات التجارية للمشتتات البترولية الكويتية في بداية النصف الثاني من 2018.

وقال العجمي، الذي يشرف على مشروع الوقود البيئي الضخم الذي تنفذه الكويت لتحديث مصفاة الأحدي وميناء عبدالله، إن قيمة المشروع تبلغ 4,68 مليارات دينار، وأن إجمالي ما تم صرفه على المشروع حتى الآن وصل إلى 3,2 مليارات دينار، وهو قيمة التمويل الذاتي والقروض المحلي.

ويقوم وقد رفيع المستوى من مجلس إدارة مؤسسة البترول الوطنية ومجلس إدارة شركة البترول الوطنية بزيارة ميدانية صباح اليوم إلى موقع مشروع الوقود البيئي في مصفاة الأحدي وميناء عبدالله للاطلاع على سير المشروع.

وذكر العجمي أن الشركة تسلمت الدفعات المالية من التمويل الخارجي للمشروع، ليصل حجم الدفعات الأولى من 7 وكالات ائتمان الصادرات عالمية خلال شهر ديسمبر ما قيمته 900 مليون دولار.

من جهة أخرى، قال العجمي إن «البترول الوطنية» تضع حالياً خطط التشغيل والتدريب والتأهيل للعاملين على الوحدات الجديدة في المشروع.



جانب من أعمال مشروع «الوقود البيئي»

## في استطلاع لـ «أوكسفورد بيزنس»: 60٪ من أعماله تعتمد على الإنفاق العام والمشروعات التنموية القطاع الخاص يتنفس إنفاقاً حكومياً

محمود عيسى



تظهر معادلة صعبة في الكويت تختلف عن باقي دول العالم، حيث يعمل قرابة 90 ألف مواطن كويتي في القطاع الخاص مقابل 343 ألف كويتي في القطاع العام، وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية على الرغم من اعتماد 60٪ من أنشطة القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي، وهو ما أشار إليه تقرير «أوكسفورد بيزنس» في استطلاع لآراء مجموعة من رجال الأعمال والمديرين التنفيذيين، وهو ما يجعل تطوير القطاع الخاص محركاً أكثر أهمية للنمو وأمرًا ملحا بصورة متزايدة بحسب من تم استطلاع آرائهم.

وذكر التقرير أنه من الإنصاف القول إن الإصلاح الاقتصادي في الكويت لم يحظ بأولوية عالية كما هو الحال في دول أخرى بالمنطقة، كما لم يجر تطبيقه على نحو عاجل لي وقت قريب.

ومع ذلك، فإن مستويات ضخمة من الإنفاق على البنية التحتية على نحو معاكس للدورات الاقتصادية من قبل الحكومة تضمنتها الخطة التنموية الخمسية البالغ قوامها 112 مليار دولار للفترة 2015-2020، وبرنامج الإصلاح الجديد الذي تضمن رؤية الكويت الجديدة 2035، وهو ما يساعد على بناء الثقة لدى قادة الأعمال.

ماذا يحتاج القطاع الخاص؟ ذكر التقرير أن رجال الأعمال الذين تحدث إليهم فريق أوكسفورد بيزنس قد ذكروا مجموعة من التحديات التي تواجههم وما يأملون في تطبيقه خلال الفترة المقبلة وكان أبرزها: ● البطء في وتيرة تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي، مطالبين بالإسراع في تنفيذ المشروعات التنموية والشراكة مع القطاع الخاص. ● أظهر رجال الأعمال

## مزايا الكويت في أرقام

- عملة الكويت هي العملة الأعلى قيمة في العالم.
- الكويت لديها ثالث أعلى كثافة للمليونيرات في العالم.
- الكويت لديها خامس أكبر احتياطات نفطية مؤكدة في العالم.
- الكويت هي ثاني أكبر اقتصاد حر في الشرق الأوسط.
- الكويت هي رابع أغنى دولة في العالم من حيث حصة الفرد من الدخل.
- الكويت تقدم أكثر من 4500 منحة دراسية سنوياً للكويتيين للدراسة في الخارج.

أعدت الحكومة توزيع الثروة النفطية للبلاد، ومازالت تفعل كذلك من خلال الكثير من الوسائل.

### المناخ الضريبي.. تنافسي

وعلى الرغم من ذلك، فإن التغيير مقبول، حتى لو كان أبطأ مما يأمل البعض، ففرضية القيمة المضافة على مستوى دول مجلس التعاون، التي من المقرر البدء بتطبيقها العام المقبل، تمثل تحدياً مهماً في العقد الاجتماعي الكويتي، أضف إلى ذلك البدء في تطبيق ضريبة دخل على الشركات بنسبة 10٪ لتحل محل التعريفات الحالية المفروضة على الشركات الأجنبية ومجموعة من فئات الرسوم الأصغر للشركات التي تتخذ من الكويت مقراً لها، وكان من المثير للاهتمام استجاء آراء المديرين التنفيذيين بشأن التغييرات الضريبية وما إذا كانت ميولهم للاستثمار ستغير.

النفط بشكل كبير. ومع ذلك، ففي حين كان من الممكن في فترات الركود السابقة أن تتحمل البلاد هذا الوضع بفضل اعتمادها على عائدات البترول، إلا أن الاستمرار فيه قد يكون غير ممكن.

استياءهم من آلية تحرير الأراضي المملوكة للحكومة من أجل إقامة المشروعات عليها. ● رفض مجلس الأمة لبعض التوجهات الاقتصادية الحكومية لتحرير الاقتصاد الكويتي وخفض الدعم وإتاحة دور أكبر للقطاع الخاص.

أشار التقرير إلى أنه حتى في الحقبة الجديدة التي شهدت انخفاض أسعار النفط، والتي دفعت العديد من اقتصادات دول الخليج المجاورة لمواجهة أعباء الدعم، ثبت أنه من الصعب على الحكومة الكويتية خفض هذه المزايا، بعد أن رفض مجلس الأمة تمرير مشروع قانون في 2016 من شأنه أن يقلص الدعم الحكومي للمساء والكهرباء للمواطنين، ومع ذلك، فقد مر المجلس قانوناً معدلاً يقر بموجبه زيادة التكاليف على المغتربين ونشاطاتهم التجارية. وتمت تقديرها ميزانية

وذكر من تم استطلاع آرائهم أنه كثيراً ما كانوا يشعرون بأن نجاحاتهم التي حققوها في الكويت كانت في كثير من الأحيان رغماً عن المساعدة الحكومية بدلا من الحصول عليها. ولكن في ضوء الدور الكبير الذي تلعبه الحكومة والذي هو أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى، فإنه يجب الحفاظ على الزخم الحكومي لتعزيز الإصلاحات وفرص الاستثمار. وأشار التقرير إلى أن الكويت محصنة نسبياً من تأثيرات انخفاض عائدات

تحرير الأراضي ومشروعات الشراكة أكثر ما يزعج رجال الأعمال بالكويت

الكويت محصنة من ركود النفط ولكن الأمور لن تبقى كما هي بالمستقبل

94٪ من المديرين التنفيذيين يشعرون بأن المناخ الضريبي تنافسي